ضمير الفَصْل عند النُّحاة: دراسة تطبيقيَّة في القرآن الكريم

محمد عبدالله هزايمه

أستاذ مساعد، قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها، كليَّة العلوم والآداب بعنيزة، جامعة القصيم، المملكة العربيَّة السعوديَّة

الملخص

لمَّا كان لضمير الفصْل أثر مهمٌّ، وفائدة كبيرة في إجلاء معنى الجملة الاسميَّة واضحاً بائناً، ممَّا لاشك فيه ولا لبساً، بعيداً عن الغموض وإبهام السامع؛ بتأكيده للمبتدأ في سياقات معينة، وبفصْله بين الخبر والنعت في سياقات أخرى، وبتخصيصهِ للعلاقة الإسناديَّة في الجملة في نوع آخر من السياقات، جاء هذا البحث ليتناول هذا الضمير عند النُّحاة، وليدرس ما جاء فيه من مسائلَ خمسٍ كانت المحور الأساسيَّ لكلام النُّحاة في هذا الضَّمير، وهذه المسائل هي: تعريفُهُ وتسميتُهُ، وصُوَرُهُ، وشروطُهُ، وفائدتُهُ، ومحلُّهُ الإعرابيّ. إذْ ألَّفَتْ هذه المسائل موضوعات البحث الخمسة، ففي المسألة الأولى عرَّف الباحث ضمير الفصل وأورد ما جاء من أسماء فيه، وفي المسألة الثَّانية أظهر الصُّور التي يكون عليها هذا الضَّمير، أمَّا في المسألة الثالثة فقد تناول ما يُشترط في ضمير الفصل نفسه من شروط، وفي ما قبله وفي ما بعده، وأمَّا في المسألة الرابعة فأوضح ما يُؤدّيه هذا الضَّمير من فوائد للجملة؛ بيانيَّة، كانت أم نحويَّة، وأمَّا في المسألة الخامسة فقد أورد خلافات النحويين في إعرابه.

ثمَّ كان للجانب التطبيقيّ أثر ذو أهميَّة كبيرة في الاستئناس بما جاء من شواهد في القرآن الكريم في كلّ مسألة من مسائل البحث وكلما اقتضت الحاجة لذلك، معتمداً عليها عند إبداء الرأي في مسألة ما.

المقدمة

فإنَّ من أنواع الجمل في العربيَّة الجملة الاسميّةَ، وتقوم على ركنين أساسيين، هما المبتدأ والخبر، وقد تبقى هذه الجملة على أصلها، وقد تُنسخ بناسخ فتتحول عن أصلها. ومهما يكن فهي في بعض صيغها تؤدِّي معنى ودلالة ما، من دون لَبْس أو إبهام أو شكّ في ذلك، كأن نقول: "زيدٌ كريمٌ" أو "إن زيداً كريمٌ". فلا إبهام على السامع لمثل هذه الصيغ. أما في صيغ أخرى، فقد يحصل لَبْس أو إبهام أو شكٌّ في مسألة العلاقة بين ركني الجملة، فتكون العلاقة الإسناديَّة بين المسند والمسند إليه غير واضحة، فيشكل على السامع فهمها، كأن نقول "أولئك المخلصون"، أو "إنَّ زيداً المجتهد"، أو "أصحابُ الحق الأقوياء من الناس"، ففي مثل هذه الصيغ يحصل لَبْس ما بين الخبر والنعت، فهل الركن الثَّاني من الجملة خبرٌ أم نعت للمبتدأ؟ فإذا كان نعتاً فينتظر السامع من المتكلِّم الإخبارَ عن ذلك المبتدأ المنعوت. وإنْ كان الركن الثَّاني خبراً فالعلاقة الإسناديَّة بينه وبين المبتدأ ضعيفة. فيُؤتى بضمير على صورة الضَّمير المنفصل المرفوع، وهو ضمير الفصْل، فيتوسط بين المبتدأ والخبر، ليُؤذَن به أن ما بعده خبر وليس تابعاً، وهذا الضَّمير يجب أن يكون مستوفياً لشروط بعضها خاص به، وبعضها خاص بما قبله، وبعضها بما بعده، ليؤدِّي فوائد متعددة في دِلالة الجملة، وقد اختُلِف في إعراب هذا الضمير، فثمَّة آراءٌ عديدة في تلك المسألة، فجاء هذا البحث ليدرس المسائل المتعلقة بضمير الفصل، وليستعرض أبرز الآراء فيها، مسجلاً رأي صاحبه أينما رأى حاجة إلى ذلك.

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على خمس مسائل، وخاتمة، أمَّا المسائل فهي:

المسألة الأولى: تعريفُ ضمير الفَصْل وتسميتُهُ.

المسألة الثانية: صُوَرُهُ.

المسألة الثالثة: شروطُهُ.

المسألة الرابعة: فائدتُهُ.

المسألة الخامسة: محلُّهُ الإعرابيّ.

المسألة الأولى: تعريفُ ضمير الفَصْل وتسميتُهُ

تعريفُهُ

هو الضَّمير الَّذي يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده[1] ويُفْصل به بين الخبر والنَّعت، ويرفع الشكَّ ويزيل اللَّبْسَ، ويدلُّ على أنَّ ما بعده خبر لِما قبله، وليس صفة ولا بدلاً، ولا غيرهما من المُكمِّلات[2]. لذلك اختلف النحويُّون في تسميته، فأطلقوا عليه أسماء مختلفة.

تسميتُهُ

ينقسم الكلام في تسميته على أمرين، الأوَّل: من حيثُ شكله؛ أي لفظه، والثَّاني: من حيث فائدته؛ أي وظيفته في الجملة. واختلف النحويون في ذلك، فمن حيث شكله أو لفظه، قِيل: هو حرف لا محلَّ من الإعراب، وعليه أكثر النُّحاة، وقِيل: هو اسم لا محلَّ له من الإعراب كما أَنَّ اسم الفصْل كذلك، فتسميته ضميراً مجاز علاقته المشابهة في الصورة[3]. وعلى القول إنَّه اسم؛ فلا يُخبَر به لِئلا يخرج عمَّا له من لزوم التوسط[4]. ويرى عباس حسن أنَّه حرف خالص الحرفيَّة، لا يعمل شيئاً، فهو مثل كاف الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أُخرى؛ وأنَّ الأنسب تسميته: "حرف الفصْل"، ولا يحسُن تسميته "ضمير الفصْل" إلَّا مجازاً بمراعاة شكله، وصورته الحاليَّة، وأصله قبل أنْ يكون لمجرد الفَصْل[5]. وهو يشبه الضَّمير في صورته[6]. وأُضيف أنَّ علاقة المشابهة يُعتدُّ بها في تسمية الأشياء، حتى في البناء والإعراب، سواءٌ كانت هذه المشابهة في الوضع أو في المعنى أو في أيِّ وجه آخر، ويمكننا قياس هذه المسألة على مسألة بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع، فعلاقة المشابهة بين الاسم والحرف في الوضع جعلت الاسم مبنياً.

أمَّا من حيث فائدته أو وظيفته، فأطلق عليه النحويُّون أسماء مختلفة. فهو ضمير فصْل عند البصريِّين، وعند الكوفيِّين يسمونه عِماداً ودُعامة، والمنطقيُّون

يسمونه رابطة[7]. وهو نوع من ضمائر الرفع المنفصلة، وتسميته لا ترجع إلى هذا السبب؛ وإنَّما لأنَّه يفصل بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: زيدٌ هو القائم، فلو لم تأتِ بـ (هو) لاحْتَمل أن يكون (القائم) صفة لزيد، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ (هو) تعيَّن أن يكون (القائم) خبراً عن زيد[8]. أمَّا البصريُّون فذهبوا إلى أنَّه يُسمى فصلاً؛ لأنَّه يفصل بين النَّعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النَّعت، كقولك: "زيدٌ هو العاقل" ، أمَّا الكوفيُّون فيرون أنَّ ما يُفْصَلُ به بين النَّعت والخبر يسمى عِماداً[9]؛ لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة[10]. فالمتكلِّم أو السامع يعتمد عليه في التفريق بينهما[11]. ويعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وبيان أنَّ الثَّاني خبر لا تابع[12]. وقد أطلق عليه بعض الكوفيين – أيضاً – أسماء أخرى، ورد ذكرها في كتب النَّحو، منها "دُعامة"؛ لأنَّه يدعم الأوَّل؛ أي يُؤكِّده ويُقوِّيه؛ بتوضيح المراد منه، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له، وإبعاد الصفة وباقي التوابع وغيرها؛ إذ تعيين الخبر يُوضِّح المبتدأ ويُبيِّن أمره؛ لأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى[13].

فمهما اختلف النُّحاة في ذلك، بصريُّون أو كوفيُّون، فكلٌّ اعتمد في تسميته على وظيفة هذا الضَّمير، وعلى الفائدة الَّتي يؤدِّيها في الجملة؛ مِنْ فَصْلٍ بين ركنَيْها بقصد التَّوضيح، وإزالة اللَّبس، أو ربطٍ بين ركنَيْها للغاية نفسها.

المسألة الثانية: صُوَرُهُ

ضميرُ الفَصْل صورتُهُ صورة ضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ يُؤتى به بين المبتدأ والخبر، عند اشتباه الخبر بالصفة[14]. لذلك جاء في شرح المفصَّل "ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظيَّة وبعده، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحدُ الضمائر المنفصلة المرفوعة"[15]. وأرى أنَّ قول ابن يعيش "أحدُ الضَّمائر المنفصلة المرفوعة" ليس المقصود أنَّ المتوسط هو ضمير مرفوع منفصل، بل إنَّ صورة هذا الضَّمير صورة الضَّمير المرفوع المنفصل. وهو يتصرَّف تصرفَها بحسب ما هو له، إلَّا أنَّه

ليس إيَّاها[16]. ولا يخفى على مُتخصِّص في اللُّغة العربيَّة أنَّ ضمائر الرَّفع المنفصلة اثنا عشر ضميراً: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ[17]؛ فهي ضمائر تنحصر في ثلاثة أنواع: للتكلُّم والخطاب والغيْبَة؛ معنى ذلك أنَّ ضمائر الفَصْل قد تكون بواحدة من هذه الصُّور الثلاث، فقد تكون للتَّكلُّم أو الخطاب أو الغيْبَة. وإذا ما تجاوزنا حدود الكلام النَّظريّ في هذه المسألة إلى مجال التطبيق، فإنَّنا نجد أنَّ ضمائر الفَصْل وردت في التَّنزيل الحكيم بالصُّور الثلاث: التَّكلُّم، والخطاب والغيْبَة، ففي صورة التَّكلُّم جاء ضمير الفَصْل بصيغتي المفرد والجمع؛ فممَّا جاء بصيغة المفرد قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[18]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾[19] و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[20] و﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[21]، وأمَّا ما جاء بصيغة الجمع قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[22]، وقوله تعالى: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾[23]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[24]، و﴿إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[25]، و﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[26]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ﴾[27]، و﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[28]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾[29]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾[30].

أمَّا في صورة الخطاب فقد جاء - أيضاً - بصيغتي المفرد والجمع المذكَّريْن، فمِمَّا جاء بصيغة المفرد قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾[31]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[32]، و﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾[33] و﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[34]، و ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[35] و﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[36]، و﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[37]، وممَّا جاء بصيغة الجميع قوله تعالى: ﴿فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[38].

وأمَّا ما ورد من ضمائر الفصل في صورة الغيْبَة، فقد جاء بصيغتي المفرد والجمع للمذكَّر والمؤنَّث، فمن المذكر للمفرد والجمع، وهو كثير، لا يتسع هذا المقام لذكره، نذكر منه - على سبيل المثال - لا الحصر قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[39]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[40]، و﴿إِنَّ

رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾[41]. و﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[42]، وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[43] و﴿فَنَسِيَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[44] و﴿إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[45] و﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ﴾[46]، و﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾[47] وغيره كثير؛ ومردُّ هذه الكثرة في الإفراد والجمع من دون غيرها أنَّ الحوار والكلام في النَّصِّ القرآنِيّ يتناول – في معظمه – وحدانية الله تعالى وصفاته ورحمته ومغفرته؛ فمن هنا تأتي كثرة صيغة المفرد، وأنَّ هذا الكلام والحوار يتناول الناس بشكل عام؛ مؤمنين ومسلمين وغيرهم؛ بمعنى أنَّه قائم على حوار الجماعة، فمن هنا تأتي كثرة صيغة الجمع. والله أعلم.

وأمَّا ما جاء للمؤنث المفرد والجمع، وهو قليل، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ﴾[48] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾[49] و﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[50]، و﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[51]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[52]، وقوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ﴾[53].

ومِمَّا يجدر ذكره في مسألة صور ضمير الفَصْل أنَّ جميع صوره تقبل دخول لام الابتداء عليها، فهذه اللَّام تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء منها ضمير الفصل[54]. فتدخل على اسم إنَّ المكسورة: المفصول والعِماد، والخبر والمُؤخَّر وأوَّل جزأي الاسميَّة[55]. فتدخل على ضمير الفصل بشرط أن يتوسط بين المبتدأ والخبر[56]، وفي ذلك قال ابن مالك:

وتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخبَرْ والفصْلَ واسْماً حَلَّ قبلَهُ الخَبَرْ

فقول ابن مالك "والفصل" إشارة إلى أنَّ لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْل نحو: (إنَّ زيداً لهو القائم)[57]. وإنَّما دخله اللَّام؛ لأنَّه مقوٍّ للخبر لرفعه توهم السَّامع كوْن الخبر تابعاً له، فنُزِّل منزلة الجزء الأوَّل من الخبر[58]. ودخول اللَّام عليه مشروط بألَّا يُعرب مبتدأ وما بعده خبر[59]؛ لأنه يمتنع دخول اللَّام على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفَصْل[60]؛ أي إذا دخلت اللَّام على ضمير الفَصْل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو

كذلك، فلا تقول: إنَّ زيداً لهو لقائم، ولا إنَّ لفي الدَّار لزيداً[61]. فدخول اللَّام على ضمير الفَصْل يُوجب امتناع دخولها على الخبر، وتعليل ذلك، ربَّما يعود إلى أنَّ ضمير الفَصْل هو دُعامة واعتماد ومقوٍّ للخبر، فهو مع الخبر كالجزء الواحد، ولا يجوز أن تدخل لام الابتداء على الجزء الواحد مرتين. ويُؤكِّد هذه المسألة ما ورد في التنزيل الحكيم من دخول اللَّام على ضمير الفَصْل، فمِمَّا جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[62] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[63]، و ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾[64]، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[65]، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾[66]، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[67]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[68]، و﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[69]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾[70]، و﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[71]. نتبيَّن من خلال هذه النُّصوص الكريمة أنَّ لام الابتداء دخلت على جميع صور ضمير الفَصْل، وأنَّ دخولها كان بعد إنَّ المكسورة، وقد امتنع دخولها على الخبر.

المسألة الثالثة: شروطُهُ

اتفق النحويُّون في الشروط الواجب توافرها في ضمير الفَصْل حتى يكون فصلاً، وهي في مجملها ستة شروط، وإنْ كان هناك اختلاف في طريقة عرضها، وهذه الشروط منها ما هو متعلِّق بالضَّمير نفسه، ومنها ما هو متعلِّق بالاسم السابق له، ومنها متعلِّق بالاسم اللَّاحق له.

أمَّا الشروط المتعلِّقة بالضَّمير نفسه، فثلاثة شروط؛ الأوَّل: أن يكون بصيغة الضَّمير المرفوع المنفصل - وقد سبق حصر صور الضَّمائر المرفوعة المنفصلة في موضع سابق من هذا البحث - فيمتنع "زيدٌ إيَّاه الفاضل، وأنت إيَّاك العالم"، وأمَّا "إنك إيَّاك الفاضل" فجائز على البدل عند البصريِّين وعلى التَّوكيد عند الكوفيِّين[72]. فصورته صورة الضَّمير المرفوع المنفصل - كما سبق - لذلك قال صاحب شرح المفصل: "ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظيَّة وبعده..... أحدُ الضَّمائر المنفصلة المرفوعة؛ لِيُؤذَن من أوَّل أمره بأنَّه خبر لا نعت"[73]. وإنَّما اشتُرِط أنْ يكون من الضَّمائر المنفصلة

المرفوعة الموضع؛ لأنَّ فيه ضرباً من التَّأكيد، والتَّأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو: قمت أنا، و﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ (البقرة: 35)، ولذلك وجب أن يكون المُضْمَر هو الأوَّل في المعنى؛ لأنَّ التَّأكيد هو المؤكِّد في المعنى، ولهذا المعنى يُسمِّيه سيبويه وصفاً كما يُسمّى التَّأكيد المحض، ولو قلت على هذا "كان زيداً أنت خيراً منه، أو ظننت زيداً أنت خيراً منه لم يجزْ؛ لأنَّ الفَصْل هنا ليس الأوَّل فلا يكون فيه تأكيد له[74]. ويُؤكِّد ذلك ما جاء في التَّنزيل الحكيم، من أنَّ جميع الضَّمائر الواردة فيه جاءت بصيغة المرفوع المنفصل. وكـلُّ شاهد يرد في هذا البحث يصلح أن يكون شاهداً على ذلك.

الثَّاني: أن يكون مطابقاً للاسم السَّابق له. في الغيْبَة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع[75]، وفي التَّذكير والتَّأنيث[76]، نحو قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[77]، و﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾[78] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[79]، و ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[80] و﴿وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾[81]، وكذلك في جميع الشواهد. ففي جميع هذه الآيات طابق ضمير الفَصْل في كلٍّ منها الاسم الذي قبله؛ أي طابق المبتدأ الذي يعود عليه الضَّمير. فلا يجوز "كنت هو الفاضل".

فأمَّا قول جرير بن الخَطَفَي[82]:

وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبتُ هو المصابا

كان قياسه "يراني أنا" مثل إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَداً[83]، فقيل: ليس هو فصلاً، وإنَّما توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لمَّا كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتَّى كان إذا أُصيب كأنَّ صديقه هو قد أُصيب جعل ضمير الصَّديق بمنزلة ضميره؛ لأنَّه نفسه في المعنى[84]. وهو شاهد على أنَّه ربَّما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيْبَة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب؛ أي يرى مُصابي هو المصاب، وبيانه أنَّ (هو) فصل وقع بعد ضمير الحاضر؛ أي المتكلِّم، فكان حقه في الظَّاهر أن يقول: يراني أنا المصاب؛ لأنَّ ضمير الفَصْل يجب أن يكون وفق ما قبله في الغيبَة والخطاب والتَّكلُّم؛ لأنَّ فيه نوعاً من التَّوكيد، تقول: علمت زيداً هو المنطلق، وعلمتك أنت المنطلق، وعلمتني أنا المنطلق[85]. ولو

أنَّك حملته على ظاهره لم يجزْ أنْ يكون (هو) فصلاً؛ لأنَّ (هو) ضمير غائب و(الياء) ضمير متكلِّم، فلا يصح أن يكون تأكيداً له، فإن حملته على حذف مضاف كأنَّه قال يرى مصابي هو المصابا جاز؛ لأنَّ الثَّاني هو الأوَّل[86]. إنَّ مسألة مطابقة ضمير الفصل للاسم الذي يسبقه وهو (المبتدأ)، قد تُرجِّح مسألة أنَّ هذا الضَّمير لا محلَّ له من الإعراب؛ لأنَّه لا يحسُن أن يكون ما قبله مبتدأ وفي الوقت نفسه يكون هذا الضَّمير المطابق له في محلٍّ من الإعراب، وأن يكون في محلِّ رفع مبتدأ كما يرد عند البعض.

الثالث: أن يتوسط بين المبتدأ وخبره. وفي ذلك قال ابن عقيل: وشرط ضمير الفَصْل أن يتوسَّط بين المبتدأ والخبر، نحو: "زيدٌ هو القائم" أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: "إنَّ زيداً لهو القائم"[87]؛ وإنَّما اشتُرِط ذلك لأنَّ الغرض منه إزالة اللَّبس بين النَّعت والخبر، إذ الخبر نعت في المعنى[88]. وكلُّ ما ورد في التَّنزيل الحكيم من آيات تضمَّنت ضمير الفَصْل، تصلُح للاستشهاد بها في هذا المقام. وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، كجاء زيدٌ هو ضاحكاً، وجعل منه ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[89] فيمن نصب (أطهرَ)، ولحَّنَ أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرِّجَت على أنَّ (هؤلاء بناتي) جملة، و(هنَّ) إمَّا توكيد لضمير مستتر في الخبر وإما مبتدأ و (لكم) الخبر، وعليهما فأطهرَ حال، وفيهما نظر، أمَّا الأوَّل فلأنَّ بناتي جامد غير مؤوَّل بالمشتق فلا يتحمَّل ضميراً عند البصريِّين، وأمَّا الثَّاني فلأنَّ الحال لا تتقدم على عاملها الظَّرف عند أكثرهم[90].

أمَّا الشُّروط المتعلقة بالاسم السَّابق له وهو (المبتدأ)، فشرطان:

الأوَّل: أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل[91]؛ أي أن يكون مبتدأ في الحال، أو ما أصله مبتدأ، كاسم (كان) وأخواتها، واسم (إنَّ) وأخواتها، ومعمول (ظننت) وأخواتها[92]. ويُفهم هذا الشرط من قول ابن عقيل: "وشرط ضمير الفَصْل أن يتوسَّط بين المبتدأ والخبر"، فلو أُعرب الضَّمير (هو) مبتدأ وما بعده خبراً فلا يكون ضمير فصْل[93]، وعندما يُشترط توسُّط الضَّمير، يعني أنْ يسبقه مبتدأ. فمِنْ أمثلة ما جاء مبتدأ في الحال في التَّنزيل الحكيم قوله تعالى:

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[94]، و﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[95]، ومن أمثلة ما أصله مبتدأ، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[96]، و﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[97]، و﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[98]، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾[99].

الثَّاني: أن يكون معرفة. وفي ذلك يقول ابن عقيل: "أن يكون الاسمان اللَّذان يقع بينهما ضمير الفَصْل معرفتين، نحو: "إنَّ محمداً هو المنطلق" أو أولهما معرفة حقيقيَّة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو: "محمد هو أفضل من عمرو"[100]. وأجاز الفراء وهشام[101] ومَنْ تابعهما من الكوفيِّين كونه نكرة، نحو: "ما ظننت أحداً هو القائم" و"كان رجلٌ هو القائم"، وحملوا عليه أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ[102] فقدَّروا (أربى) منصوباً[103].

هذا على مستوى الكلام النَّظريّ، وإذا ما انتقلنا إلى مجال التطبيق في هذه المسألة، فإنَّنا نجد أنَّ جميع الشواهد من الآيات الكريمة قد جاء فيها الاسم السَّابق لضمير الفَصْل معرفة، وقد تنوَّع هذا الاسم ما بين الضَّمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرف بأل والمعرف بالإسناد. فمِمَّا جاء فيه الاسم السابق لضمير الفصل ضميراً كثير، وقد تنوَّع بين ضمائر التَّكلُّم والخطاب والغيْبَة. فمِن ضمائر التَّكلُّم قوله تعالى: ﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[104]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[105]، فـ (الياء) في (إنِّي) و (نا) في (كنَّا) للتَّكلُّم، ومن ضمائر الخطاب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[106]، ومنه ﴿فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[107]، فالكاف في (إنَّك) و (كم) في (إنَّكم) للخطاب، وأمَّا ضمائر الغيْبَة فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[108]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾[109]، فالهاء في (إنَّه) و (هم) في (إنَّهم) للغيْبَة، ومن الضَّمير المستتر قوله تعالى: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾[110]، فالاسم السابق لضمير الفَصْل (نحن) هو ضمير مستتر اسم نكون.

أمَّا ما جاء فيه الاسم السَّابق لضمير الفَصْل اسمَ إشارة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[111]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾[112]،

وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[113]، فـ (هذا، وذلك، وأولئك) أسماء إشارة. وأمَّا ما جاء فيه اسم موصول، قوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[114]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾[115]، ومنه ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[116] فـ(الذي) و(الذين) و(مَنْ) أسماء موصولة. وأمَّا ما جاء فيه الاسم السابق معرفاً بأل فنذكر منه – على سبيل المثال – لا الحصر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[117] و ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[118]، و ممَّا جاء مضافاً لمعرفة نذكر منه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[119] و ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[120]، ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[121]، ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[122]، فالأسماء (حزب والجنَّة، وناشئة) مضافة إلى معارف.

وممَّا يجدر التنبيه إليه في هذا المقام، أنَّه عندما يُقال: الاسم الذي يسبق ضمير الفَصْل يجب أن يكون معرفة، أو ما نجده في كلام كثير من الباحثين والمتخصِّصين من عبارات يذكرون فيها مثل: "يشترط في الاسم السابق لضمير الفَصْل" أو "من شروط ضمير الفَصْل أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما" أو "ويشترط في الاسم الذي قبله أو الذي بعده"، مثل هذه العبارات كلِّها قد تُوهم القارئ بأنَّ الاسم المقصود بذلك هو الاسم الذي قبله مباشرة، فالأمر ليس كذلك، وإنَّما المقصود بذلك هو الاسم الذي يسبقه، ويكون مبتدأ، لا السابق له ترتيباً مباشراً؛ فالمقصود هو المبتدأ والخبر. وهذا الاسم المبتدأ يكون في بعض النصوص بعيداً عن ضمير الفَصْل ليس قبله مباشرة؛ أي يُفصل بين هذا الاسم وبين ضمير الفَصْل بكلام، وشواهد ذلك قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾[123]، فالذي سبقه هو الضَّمير (هم) في (أنَّهم)، وقد فُصِل بينه وبين ضمير الفَصْل بالجار والمجرور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[124]، فالاسم الذي سبق ضمير الفَصْل هو الاسم الموصول (الذي)، فُصِل بينه وبين ضمير الفَصْل بالجملة الفعليَّة (أنزل إليك من ربك)؛ لأنَّ ضمير الفَصْل (هو) جاء فصلاً بين المفعول

الأوَّل للفعل يرى، وبين المفعول الثَّاني (الحقَّ)، ومنه ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ﴾[125]، فالاسم السابق هو الضَّمير نائب الفاعل (الواو) في (كبكبوا) فُصِل بينه وبين ضمير الفَصْل بالجار والمجرور، ومنه ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[126]، حيث فُصِل بالظَّرف بين الاسم الذي يسبق ضمير الفَصْل، وهو الضَّمير (الهاء) المفعول به للفعل (تجد) وبين مفعوله الثَّاني (خيراً). وقد تظهر فائدة هذه التنبيه في الكلام عن محلِّه الإعرابي.

وأمَّا الشُّروط المتعلِّقة باللَّاحق له (الخبر)، فشرطان:

الأوَّل: أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال، أو لما أصله مبتدأ[127]. قال ابن عقيل: "وشرط ضمير الفَصْل أنْ يتوسَّط بين المبتدأ والخبر، نحو زيد هو القائم، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: "إنَّ زيداً لهو القائم"[128]؛ أي كخبر (كان) وأخواتها، وخبر (إنَّ) وأخواتها، ومعمول (ظننت) وأخواتها. وجاء في شرح المُفصَّل أنَّ شرط ضمير الفَصْل أنْ يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها[129].

أمَّا على مستوى الجانب التَّطبيقيّ، فإنَّنا نجد أنَّ هذا الكلام لا يخرج عمَّا ورد من شواهد في التَّنزيل الحكيم، فقد جاء اللَّاحق لضمير الفَصْل إما خبراً لمبتدأ في الحال، وإمَّا خبراً لناسخ، وإمَّا معمولاً لظننت وأخواتها، فمِمّا جاء خبراً لمبتدأ في الحال، نذكر منه – على سبيل المثال لا الحصر – قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾[130]، و﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[131]، و﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾[132]، فالغافلون خبر للمبتدأ في الحال (أُولئك)، والظَّالمون خبر للمبتدأ في الحال هو (الكافرون)، وكذلك (الضَّلال) خبر للمبتدأ (ذلك). أمَّا ما جاء خبراً لناسخ؛ أي لمبتدأ في الأصل فمِنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[133]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[134]، و﴿كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[135] و﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[136]، فالعزيز خبر (إنَّ)؛ أي خبر للمبتدأ في أصله (ربك) قبل دخول النَّاسخ على الجملة الاسميَّة، وكذلك في الآية الثَّانية (الغفور) خبر للنَّاسخ (إنَّ)؛ أي خبر لمبتدأ في

أصله وهو الضمير (الهاء)، أيضاً في الآية الثَّالثة (أشدَّ) خبر منصوب للناسخ (كان)، وكذلك الأمر في الآية بعدها فـ (الوارثين) خبر منصوب للنَّاسخ (كان).

الثَّاني: أن يكون معرفة أو كالمعرفة[137]؛ بمعنى أن يكون معرفة حقيقيَّة أو يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التَّعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو: "محمد هو أفضل من عمرو"[138]. أيّ أنْ يكون معرفة حقيقيَّة أو ما قاربها من النكرات[139].

أمَّا اشتراط أن يكون ما بعده معرفة؛ فلأنَّ لفظ ضمير الفَصْل لفظ المعرفة، وفيه تأكيد، فوجب أن يكون المدلول السَّابق الذي يُؤكِّده هذا الضَّمير معرفة، كما أنَّ التَّأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً؛ لأنَّه لا يقع بعده – غالباً – إلَّا ما يصلح وقوعه نعتاً للاسم السَّابق، ونعت المعرفة لا يكون إلَّا معرفة[140]. أمَّا ما قارب المعرفة وهو أفعل التفضيل، فإنَّه يُشابه المعرفة في أنَّه مع (مِنْ) لا يجوز إضافته، ولا يجوز دخول (أل) عليه؛ فأشبه العلم من نحو: محمد، وصالح، وهند في أنَّه – في الغالب – لا يُضاف، ولا تدخل عليه (أل) ووجود (مِنْ) بعده يُفيد تخصيصاً، ويُكسبه شيئاً من التَّعيين والتَّحديد فيقترب من المعرفة[141]. وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[142]، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء فأجاز الفصل في قوله تعالى في الآية 10 من سورة فاطر: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[143]. وأرى أنَّ الجرجانيَّ ومَنْ تبعه – رحمهما الله – مُحقَّان في ذلك؛ من أنَّه لا يُشترط في الذي كالمعرفة أن يكون اسماً؛ لأنَّه جاء في التَّنزيل الحكيم ما يُظهر أنَّ ما بعد ضمير الفصل جاء فعلاً مضارعاً فأُضيفُ إلى ما استشهد به، الجرجانيُّ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[144] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[145]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[146]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾[147]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾[148].

وممَّا يمكن أن نلحظه – أيضاً – في هذه الشواهد أنَّ ضمير الفصل جاء فيها

فاصلاً بين المبتدأ وخبره، والخبر في جميعها جاء مضارعاً، ووظيفة الضّمير واحدة في جميعها، ليس فيها اختلاف، فليس من الصحيح أن نَعدَّه ضمير فصْل للتَّوكيد في بعضها، وفي بعضها الآخر ضميراً منفصلاً مبتدأ؛ لأنَّ فائدته واحدة في جميع السياقات. وهذا ما يُؤخذ على بعض المُعرِبين للقرآن من أنَّهم يُعربون هذا الضَّمير في بعض الأحيان ضمير فصْل لا محلَّ له من الإعراب، وفي أحيان أخرى يُعربونه ضميراً منفصلاً في محلِّ رفع مبتدأ، على الرغم من أنَّ سياق النَّصَّين هو نفسه ليس بينهما اختلاف، ومن شواهد ذلك ما جاء في إعراب الضَّمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[149] وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[150]، ففي الآية الأولى جاء في بعض كتب الإعراب أنَّه ضمير منفصل مفتوح مبتدأ، وفي الكتب ذاتها أُعرب في الآية الثانية ضمير فصل للتوكيد، ولا أظن أنَّ بين السياقين أيَّ اختلاف من حيث التركيب[151].

بعد توضيح الشروط المتعلقة بضمير الفَصْل سواءٌ كانت خاصَّة به أو بما قبله أو بما بعده، أرى أنَّه يمكننا أن نُضيف إلى هذه الشروط شرطاً آخر، وهو لا يجوز الجمع بين ضمير الفَصْل والتقريب[152]. فالكوفيُّون يمنعون الجمع بين التقريب وضمير الفَصْل، فلا يصحّ عندهم أن يقال: هذا هو زيدٌ قائماً، وإنمَّا يقال: هذا هو زيدٌ قائمٌ بالرفع، قال ثعلب: "إلَّا أنَّه لا يدخل العِماد مع التقريب من قِبَل أنَّ العِماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان"[153].

المسألة الرابعة: فائدتُهُ

يلتقي النحويُّون مع البلاغيِّين في تحديد الفوائد التي يُحقِّقها ضمير الفَصْل في الجملة، فوظيفته فيها مرتبطة بالعلاقة الإسناديَّة ما بين المسند والمسند إليه. فالإسناد هو الرَّابطة الذِّهنيَّة بين المسند والمسند إليه، وقد يُدَلُّ على هذه الرَّابطة بنحو ضمير الفَصْل وحركة الإعراب[154]، فالفَصْل - إذن - من أحوال المسند إليه؛ لأنَّه يقترن به قبل ذِكْر المسند، أنت تتلفظ بالمسند إليه أوَّلاً، ثمَّ تأتي بضمير الفَصْل، ثمَّ تذكر المسند، قال المرشدي في شرح العقول: والتَّحقيق أنَّ فائدة ضمير الفَصْل، ترجع إلى المسند إليه وإلى المسند؛ لأنَّه يجعل أحدهما

مُخصَّصاً ومقصوراً، والآخر مخصَّصاً به ومقصوراً عليه، حينئذٍ فائدة القصر هنا تحصل من المسند إليه على المسند، ومن المسند على المسند إليه، كلٌّ منهما يكون مخصَّصاً بالآخر[155]. لذلك يتوسَّط هذا الضَّمير بين المسند والمسند إليه ليُحقِّق أغراضاً متعددة. وفي ذلك يقول الزمخشري – رحمه الله –: "ويتوسَّط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظيَّة وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التَّعريف عليه كأفعل من كذا أحدُ الضمائر المنفصلة المرفوعة؛ ليُؤذن من أوَّل أمره بأنَّه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التَّوكيد[156]. ويمكن أن نجمل الفوائد التي تتأتى من ضمير الفصل بما يأتي:

أولاً: تأكيد أنَّ ما بعده خبر لا تابع. وأكثر النَّحويِّين يقتصر على ذكر هذه الفائدة[157]، فهو يفصل بين النَّعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النَّعت كقولك: "زيدٌ هو العاقل"[158]. فإذا قلت: "زيدٌ المجتهدُ" جاز أنَّك تريد الإخبار، وأنَّك تريد النَّعت، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين، وتبيَّن أنَّ مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضَّمير للإعلام من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعده خبر عمَّا قبله، لا نعت له[159]. فالأصل في ضمير الفَصْل أنَّه للفصل بين الخبر والصفة، وليس بخبر، لكن لو قلت زيدٌ هو العالم، فصل لك هذا الضَّمير بأنَّ العالِم خبر وليس بصفة، إذن حصل التَّمييز بين الصفة والخبر بذكر ضمير الفصْل، هذا هو الأصل أن يكون فاصلاً في اللَّفظ بين المبتدأ والخبر، فوظيفته منع التباس الخبر بالصِّفة[160]. ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[161]، و﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[162]، ففي الآية الأولى لولا ضمير الفصل (هو) لصح جعل (الولي) نعتاً لِلفظ الجلالة (الله)، كذلك الأمر في الآية الثَّانية فلولا الفصل بالضَّمير (هو) لكان الخبر (الفائزون) مضارعاً لنعت أصحاب الجنَّة، ولكن لمَّا فصل بينهما ضمير الفصل أكَّدَ أنَّ (الولي) خبر للفظ الجلالة (الله) وليس نعتاً، وأنَّ (الفائزون) خبر لأصحاب الجنَّة وليس نعتاً.

أيضاً يَفْصِل ضمير الفَصْل بين البدل والخبر. وقد وضَّح عباس حسن هذه المسألة بمثال تفصيله: يقول النُّحاة في تعريف الكلام: "الكلام اللَّفظ المركب

المفيد. . . . . " أتكون كلمة "اللفظ" أساسية في المعنى المراد؛ لأنَّها خبر، أم غير أساسية؛ لأنَّها بدل من الكلام، وما بعدها هو الأساسي؟ الأمران متساويان. فإذا أتينا بكلمة - هو - تعيَّن أن تكون كلمة "اللفظ" خبراً لا بدلاً. فالضَّمير (هو) يفصل في الأمر حين الشك، فيرتفع الإبهام، ويزيل اللَّبْس؛ بسبب دلالته على أنَّ الاسم بعده خبر لما قبله، من مبتدأ أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة ولا بدلاً ولا غيرها من التَّوابع والمُكمِّلات، كما يدل على أنَّ الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر[163]. ومن ذلك في التَّنزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[164]، و﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾[165]، و﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾[166]، ففي مثل هذه الآيات الكريمة، قد يلتبس الأمر - من دون الفصل بالضَّمير- بأنَّ الألفاظ (الفوز، والخسران، والضلال) بدل من اسم الإشارة (ذلك)، ولكن عندما فُصِل بينها بضمير الفصل (هو) حصل التَّأكيد بأنَّها أخبار عن أسماء الإشارة وليس إبدالاً.

ثانياً: التَّوكيد. فضمير الفصل بهذه الفائدة، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنَّه لا يجتمع مع التَّوكيد، فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل"[167]. إذ إنَّه يفيد تأكيداً، لما فيه مِنْ زيادة في الربط[168]؛ بمعنى أنَّه يفيد تأكيد اتصاف المسند إليه بالمسند[169]. فإذا وقع ضمير الفصل بين ما لا يحتمل شكّاً ولا لبساً؛ كان الغرض منه مجرد تقوية الاسم السَّابق، وتأكيد معناه بالحصر، والغالب أن يكون ذلك الاسم السَّابق ضميراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[170]، فقد توسَّط ضمير الفَصْل (نحن) بين كلمتي "نا" و"الوارثين"، مع أنَّ كلمة الوارثين خبر كان منصوبة وعلامة نصبها الياء، ولا يصح أن تكون صفة، إذ لا يوجد موصوف غير "نا" التي هي ضمير، والضَّمير لا يوصف[171].

لذلك عدَّه البلاغيُّون من المُؤكِّدات المشهورة[172]. ويُؤكَّد به الإسناد الخبري[173]؛ لتخصيصه به من غير قصْر إلى تشكيك أو إبهام[174].. وعدُّوه - أيضاً - من المُقيِّدات[175] التي تُستكْمَل بها الجملة[176]. فإذا وُجد في الجملة ما يفيد التخصيص صار مُؤكِّداً، فمن ذلك في التنزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾[177]، و﴿فَنَسِيَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[178]،

و﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾[179]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[180]، وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[181]، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[182]، و﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[183]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَـٰلِبِينَ﴾[184]، وقوله: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾[185]، وغير ذلك.

ففي جميع هذه الآيات الكريمة، وقع ضمير الفصل بين ما لا يحتمل شكّاً ولا لبساً، ففي الآية الأولى جاء الاسم اللَّاحق لضمير الفصل خبراً منصوباً للنَّاسخ (نكون)، وعلامة نصبه الياء؛ لأنَّه جمع مذكر سالم، وهذا ممّا لا شك فيه ولا لَبساً، فالتَّخصيص واضح بَيِّنٌ في الجملة من علامة الإعراب، وذلك جعل وظيفة الضَّمير التَّأكيد لما قبله. وفي الآية الثَّانية - أيضاً - وقع الضَّمير بين ما لا يحتمل شكّاً فيه ولا لبساً، إذْ جاء الاسم اللَّاحق له خبراً مرفوعاً للنَّاسخ (إنَّ)، وعلامة رفعه الواو؛ لأنَّه جمع مذكر سالم. ومثله في الآية التي بعدها، أمَّا الآية التَّالية لها، فقد جاء اللَّفظ (أقلَّ) منصوباً؛ لأنَّه مفعول ثانٍ للفعل (ترى). بمعنى أنَّ التَّخصيص موجود في مثل هذه النصوص، وقد تحقَّق هذا التَّخصِّيص من علامة الإعراب؛ لأنَّ علامة الإعراب يُستدلُّ بها على الرابطة الذهنيَّة بين المسند والمسند إليه، كما مرَّ ذكره في مبحث فائدة ضمير الفَصْل. وبوجود هذا التَّخصيص لم يعد لضمير الفَصْل وظيفة تخصيصيَّة في الجملة، فصار مُؤكِّداً.

ثالثاً: الاختصاص والحصْر[186]؛ أيّ القصْر[187] عند البلاغيين[188]. وكثير من البيانيين يقتصر عليه[189]. وهو لقصر المسند على المسند إليه[190]. فقد يُعقَب المسند إليه بضمير الفَصْل، فيفيد ذلك القصْر؛ أي قصر المسند على المسند إليه كقولك مثلاً: زيدٌ هو المنطلق، وخالد هو الذي يجود بماله، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[191]؛ فالمعنى لا يقبل التَّوبة عن عباده إلَّا الله، أو يفيد قصر المسند إليه على المسند، كقولك: الكرم هو التقوى، والحسب هو المال؛ أيّ لا كرم إلّا بالتقوى ولا حسب إلّا بالمال[192]. وإفادته القصْر تكون بمساعدة قرائن الحال أو المقال، والمقصور

عليه هو ما دلَّ عليه ضمير الفَصْل[193]. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾[194]، فقد جيء بضمير الفصل مرتين في هاتين الآيتين: (ألا إنهم هم المفسدون، ألا إنهم هم السفهاء)، ونلاحظ أنه مع تقوية الإسناد وتوكيده في الجملتين، أفاد ضمير الفصل بمساعدة القرائن القصرَ، والمعنى: هم المفسدون وهم السفهاء، لا المؤمنون الذين يتهمهم المنافقون بإفساد وحدة جماعة قومهم بدينهم الجديد وبالسفاهة في عقولهم[195]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[196]، فقد أفاد ضمير الفَصْل (نحن) القصْر بقرينة سوابق الجملة[197]، ومنه ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾[198]، و﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[199]، و ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[200]، و﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[201]، و﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[202].

رابعاً: الفائدة النَّحويَّة. فضمير الفَصْل يقدِّم فائدة تخدم بِنية الجملة، بتحقيقه بعض الأحكام النَّحويَّة؛ منها أنَّه من موجبات تأخير الخبر، نحو زيدٌ هو المنطلق[203]. ومنها أنَّه يُعدُّ دليلاً على حذف أحد مفعولي ظنَّ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ﴾[204]؛ أي بخلهم هو خيراً لهم فحذف المفعول الأوَّل وأبقى ضمير الفَصْل والمفعول الثاني[205].

المسألة الخامسة: محلُّهُ الإعرابيُّ

اختلف النُّحاة في مسألة إعراب ضمير الفَصْل؛ فمنهم من ذهب إلى أنَّه لا محلَّ له من الإعراب، ومنهم من ذهب إلى أنَّه له محلٌّ من الإعراب، وهناك من علَّق حكمه بما قبله أو بما بعده، وكلٌّ قدَّم حجته في ذلك. وبناءً على هذه الآراء المتباينة في هذه المسألة فضمير الفَصْل قد يكون مبنياً، وقد يكون معرباً؛ مبنياً بناءً على رأي من ذهب إلى أنَّه له محلٌّ من الإعراب وعلى رأي من قال لا محلَّ له من الإعراب، ففي كلتا الحالتين إعرابه متعلِّق بالمحلّ وليس هو نفسه

معرباً، أمَّا أن يكون معرباً فبناءً على رأي من علَّق حكمه بما قبله أو بما بعده. فمن قال حكمه حكم ما قبله اعتمد في ذلك على أنَّ هذا الضَّمير توكيد لما قبله، فتنزَّل منزلة النفس إذا كان توكيداً، كما أنَّك إذا قلت: "جاءَني زيدٌ نفسه" كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه كذلك العِماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه[206]، فقولهم تابعاً يعني أنَّه معرب.

وتفصيل مسألة إعراب ضمير الفصل: أنَّ البصريِّين يرون أنَّه لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه إنَّما دخل لمعنى هو الفصل[207]، والإعراب معنى لا لفظ؛ لأربعة أوجه: أحدها أن الإعراب هو الاختلاف في حدّه والاختلاف معنى لا لفظ، والثَّاني أنَّه فاصل بين المعاني، والفصل والتمييز معنى لا لفظ، والثَّالث أنَّ الحركات تُضاف إلى الإعراب فيُقال حركات الإعراب وضمُّه إعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه، والرَّابع أنَّ الحركة والحرف يكونان في المبني وقد تزول حركة المُعرَب بالوقف مع الحكم بإعرابه وقد يكون السكون إعراباً وهذا كلُّه دليل على أنَّ الإعراب معنى[208]. فالذي يدخل لمعنى النعت يُعرب نعتاً، والذي يدخل لمعنى التَّوكيد يُعرب توكيداً، والذي يدخل لمعنى الفاعل وبيان من قام بالفعل يُعرب فاعلاً، وهكذا، أمَّا الذي يدخل للفصل فهو فقط للفصل، والفصل ليس إعراباً.

وهو حرف وعليه أكثر النُّحاة كما جاء في الرُّوداني[209]. والحرف لا محلَّ له من الإعراب. ثم قال أكثرهم: إنَّه حرف فلا إشكال في ذلك، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء[210]. وقد عدَّه ابن السراج ممَّا يُلغى[211] من الكلام، فالذي يُلغى يأتي اسماً وفعلاً وحرفاً وجملة، فالاسم نحو (هو) فإذا كان الكلام فصلاً فإنَّه لا موضع له من الإعراب، والجمل تأتي مؤكِّدة ملغاة أيضاً، وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب[212]. لقد احتجَّ البصريُّون بأن قالوا: إنَّه لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه إنَّما دخل لمعنى وهو الفصل بين النَّعت والخبر، ولهذا سُمِّي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك) و(تلك)، وتُثنى وتُجمع ولاحَظَّ لها في الإعراب[213]. أمَّا الكوفيّون فيرون أنَّ لهذا الضَّمير محلاً من

الإعراب[214]. فذهبوا إلى أنَّ ما يُفصل به بين النَّعت والخبر يُسمى عِماداً، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده[215]. وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه، وعن رؤبة أنَّه يقول: "أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك"، ويقرؤون: (وما ظلمناهم ولكن كانوا هو الظالمون)، و(أنا أقل منك)[216]. وذهب الكسائي إلى أنَّ محلَّه محلّ ما بعده رفعاً أو نصباً مثل: "محمد هو الشاعر"، ومثل: "كان محمد هو المسافر"، وكأنَّما تنبَّه الفرَّاء إلى ما في هذا الرأي من خلل، إذ تعرب "هو" بتاليها قبل النطق به، فذهب إلى أنَّ إعرابها هو إعراب ما قبلها، ففي مثل: "كان محمد هو المسافر" محلّها الرفع، وفي مثل: "إنَّ محمداً هو المسافر" محلّها النصب، بينما محلها الرفع في تقدير الكسائي[217]؛ أي أنَّ محلَّه بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين معمولي ظنَّ نصبٌ، وبين معموليّ كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إنَّ بالعكس[218]. وحجَّة الكوفيِّين بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنَّه توكيد لما قبله، فتنزَّل منزلة النَّفس إذا كان توكيداً، وكما أنَّك إذا قلت: "جاءَني زيد نفسه" كان نفساً تابعاً لزيد في إعرابه فكذلك العِماد؛ إذا قلت: "زيدٌ هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه، وأمَّا من ذهب إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده قال: لأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[219]. وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيِّين: فقولهم: "إنَّه توكيد لما قبله فتنزَّل منزلة النَّفس في قولهم: "جاءني زيد نفسه" قلنا: هذا باطل؛ لأنَّ المكنَّى لا يكون تأكيداً للمُظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه، وأمَّا قولهم: "إنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد" قلنا: هذا باطلٌ أيضاً؛ لأنَّه لا تعلُّق له بما بعده؛ لأنَّه كناية عمَّا قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم[220].

نتبيَّن من كلِّ ذلك أنَّ النَّحويين اختلفوا في إعراب هذا الضمير، وكلٌّ قدَّم حجته في ذلك. ومِمَّا يجدر قوله في هذا المقام أنَّ هذا الضَّمير لا يمكن أن نتبيَّن حركة إعرابه لفظاً؛ بمعنى أنَّ حركة الإعراب لا تظهر على ضمير الفصل؛

لذلك فإنّ الكلام في محلّه الإعرابي، وقولنا في محلّ رفع أو في محلّ نصب، فإنَّ ذلك لا يفيد شيئاً، لا لفظاً ولا دلالة؛ فدلالته يحكمها ويفرضها بِنية الجملة التي وقع فيها ضمير الفَصْل، كما سبق ذكره في هذا البحث. كذلك فإنَّ جميع النصوص التي ورد فيها في التَّنزيل الحكيم، والتي تظهر فيها حركة الإعراب على ما بعد الضمير تُظهر أنَّ هذا الضَّمير لا يعمل شيئاً فيما بعده، فلم تؤثر هذه الضَّمائر في خبر المبتدأ، ولو كانت تحتمل الابتداء لعملت الرفع في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[221]، حيث توسط ضمير الفصل (هم) بين المبتدأ المنسوخ اسم كان (الواو) وبين الخبر (الغالبين)، وجاء هذا الخبر منصوباً؛ لأنَّه خبر لكان، وعلامة نصبه الياء؛ لأنَّه جمع مذكر سالم؛ أي أنَّ الضَّمير (هم) لم يؤثر شيئاً في هذا الخبر، لذلك سواء قلنا هذا الضَّمير في محلّ رفع أم في محلّ نصب، فما فائدة ذلك في الجملة ما دام أنَّه لا تظهر عليه حركة الإعراب، ولم يؤثر فيما بعده عملاً. إذن فالأولى أن نعدَّه ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب توسَّط بين المبتدأ والخبر لِيؤدِّي فائدة معينة، يُحدِّد نوع هذه الفائدة تركيب أو بِنية الجملة، كما سبق. ومثله قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[222]، فضمير الفَصْل (نحن) توسَّط بين المبتدأ المنسوخ اسم كان، وبين خبره المنصوب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[223]، ففي الآية الكريمة توسَّط ضمير الفَصْل (هو) بين ما أصله المبتدأ وخبره وهما معمولا الفعل (يرى)؛ المفعول الأوَّل وهو الاسم الموصول (الذي)، والمفعول الثَّاني (الحقَّ) وهو منصوب؛ بمعنى لم يعمل ضمير الفصل فيما بعده، بل نُصب؛ لأنَّه معمول لـ(يرى) وليس لضمير الفصل. لذلك فالقول إنَّ ضمير الفَصْل في محلِّ نصب أو في محلِّ رفع في هذه المسألة لا فائدة منه. ويُقال هذا أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾[224]، فضمير الفَصْل توسَّط بين مفعولي الفعل (جعل)، وهما منصوبان به، وعلامة نصب المعمول الثاني الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[225]،

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبًا كَانُواْ هُمُ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[226]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ هُمۡ أَظۡلَمَ وَأَطۡغَىٰ﴾[227].

إذن فإنَّ ضمير الفَصْل يحتمل أوجهاً، يُحدِّدها نوع السياق أو التَّركيب الذي توسَّطه. فهو يَحتمِل في نحو ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[228]، ونحو ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾[229] الفصليَّة والتَّوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[230]، ونحو "زيد هو العالم، وإنَّ عمراً هو الفاضل" الفصليَّة والابتداء دون التَّوكيد؛ لدخول اللَّام في الأولى، ويكون ما قبله ظاهراً في الثَّانية والثَّالثة ولا يُؤكَّد الظَّاهر بالمضمر؛ لأنَّه ضعيف والظَّاهر قويّ، ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾[231] التَّوكيد، وقد يريد أنَّه توكيد لضمير مستتر في (شانئك) لا لنفس (شانئك)، ويحتمل الثلاثة في نحو (أنتَ أنتَ الفاضل)، نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾[232]، ومَنْ أجاز إبدال الضَّمير من الظَّاهر أجاز في نحو "إنَّ زيداً هو الفاضل" البدلية، ووهم أبو البقاء – أيضاً – فأجاز في ﴿مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾[233]؛ كونه بدلاً من الضَّمير المنصوب[234].

الخاتمة

بعد هذا العرض للمسائل التي كانت محلَّ كلام النُّحاة في ضمير الفصل، يمكننا أن نذكر بعض النتائج التي أبرزَها هذا البحثُ في أثناء مباحثه على النحو الآتي:

1 – مسألة تسمية ضمير الفَصْل تكون في أمرين، أمَّا الأوَّل فهو من حيث شكله أو لفظه، ففي هذا الأمر تحتمل تسميته إمَّا الاسميَّة وإمَّا الحرفيَّة، والحرفيَّة أرجح؛ لعلاقة المشابهة بينه وبين بعض الحروف الدَّاخلة على الأسماء كالكاف في أسماء الإشارة، وعلاقة المشابهة يُعتَدُّ بها في تسمية الأشياء، وقد سبق تفصيل ذلك في موضعه. وأمَّا الثَّاني فمن حيث فائدته

أو دلالته، وفي ذلك تحتمل تسميته اسمين؛ فصلاً أو عِماداً ودُعامة. وكلا الاسمين دالٌّ على فائدته ووظيفته في الجملة.

2 - من خلال ما جُمع من شواهد في القرآن الكريم، فإنَّ ضمير الفصل يرد على جميع صور الضمائر المنفصلة المرفوعة.

3 - أكثر ما ورد عليه ضمير الفصل في القرآن الكريم على صورتي الخطاب والغيْبَة، وصيغتي المفرد والجمع؛ ويُفسر ذلك بأنَّ مضمون النَّص القرآني معظمه يقوم على الخطاب والغيْبَة وبصيغتي الإفراد والجمع.

4 - إنَّ مسألة اشتراط مطابقة ضمير الفصل للاسم الذي قبله (المبتدأ) قد تُرجِّح أنَّه لا محلَّ له من الإعراب؛ لأنَّه لا يحسُن أن يكون ما قبله مبتدأ وفي الوقت نفسه يكون هذا الضمير المطابق له في محل من الإعراب، وأن يكون في محل رفع مبتدأ كما ورد عند البعض.

5 - يخدم ضمير الفصل الجملة الاسميَّة بفائدة ذات اتجاهين، بيانيّاً، ونحويّاً؛ بيانيّاً ففيه توكيد، وفصل بين النَّعت والخبر، وتخصيص، أمَّا نحويّاً فهو من مُوجبات تأخير الخبر، أيضاً يُعدُّ دليلاً على حذف أحد مفعولي ظنَّ.

6 - بناءً على ما ورد من شواهد في القرآن الكريم، وكان فيها الخبر خبراً لناسخ؛ أي تظهر عليه علامة الإعراب كعلامة الرفع في جمع المذكر السالم أو علامة النصب، جاء إعراب الخبر في جميعها بحسب المبتدأ المنسوخ؛ أي خبراً للمبتدأ المنسوخ، وليس معمولاً أو خبراً لضمير الفصل، وهذا يعني أنَّ ضمير الفصل لا محلَّ له من الإعراب وهو الأرجح. والله أعلم.

الهوامش والمراجع

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **المفصَّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي أبو ملحم، ط1، بيروت: مكتبة الهلال، 1993، ص172.

(2) النجار، محمد عبدالعزيز: **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ج1، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، 2001، ص116.

(3) الصبَّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن**

مالك، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، ج1، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1997، ص417.

(4) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ص88.

(5) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ج1، ط15، دار المعارف، ص248.

(6) الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، ط28، صيدا، بيروت: المكتبة العصريَّة، 1993، ص126.

(7) الحازمي، أبو عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد: **شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون**، ج18، دروس صوتية فرغها موقع الشيخ الحازمي <http://alhazme.net> ، ص11.

(8) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي: **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج1، ط20، القاهرة: دار التراث، 1980، ص372.

(9) الأنباري، عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج2، ط1، بيروت: المكتبة العصريَّة، 2003، ص579.

(10) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص417.

(11) جامع الدروس العربيَّة، ص127.

(12) النحو الوافي، ص245.

(13) النحو الوافي، ص245.

(14) شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، ص12.

(15) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش: **شرح المفصَّل**، ج3، بيروت: عالم الكتب، ص109، 110.

(16) جامع الدروس العربيَّة، ص126.

(17) العثيمين، محمد بن صالح: **شرح ألفيَّة ابن مالك**، دروس صوتيَّة قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلاميَّة رقم الدرس 70. http://islamweb.net

(18) الحجر 49.

(19) الحجر 89.

(20) الكهف 39.

(21) القصص 30.

(22) الاعراف 113، الشعراء 41.

(23) الأعراف 115.

(24) الحجر 9.

(25) الشعراء 44.

(26) القصص 58.

(27) يس 12.

(28) الصَّافات 165.

(29) ق 43.

(30) الإنسان 23.

(31) البقرة 32.

(32) البقرة 128.

(33) آل عمران 8، سورة ص 35.

(34) آل عمران 35.

(35) طه 68.

(36) غافر 8، الممتحنة 5.

(37) الدخان 49.

(38) الأنبياء 64.

(39) البقرة 37.

(40) المائدة 76.

(41) الأنعام 119.

(42) الأعراف 8.

(43) البقرة 12.

(44) التوبة 67.

(45) الشعراء 40.

(46) الشعراء 94.

(47) الذاريات 11.

(48) التوبة 40.

(49) غافر 39.

(50) المزمل 6.

(51) النازعات 39.

(52) النازعات 41.

(53) هود 78.

(54) ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، دار الفكر، ص338.

(55) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ج1، مصر: المكتبة التوفيقيّة، ص503.

(56) الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد: **فتح ربِّ البريّة في شرح نظم الأجروميّة**، ط1، مكّة المكرّمة: مكتبة الأسدي، 2010، ص377.

(57) شرح ابن عقيل على الفيّة ابن مالك، ط20، ص372.

(58) الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر: **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، 2000، ص314.

(59) أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك، ص338.

(60) شرح التصريح على التوضيح، ص313.

(61) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ط20، ص373.

(62) آل عمران 62.

(63) الشُّعراء 9، 68، 104، 140.

(64) النَّمل 16.

(65) الصَّافات 60.

(66) الصَّافات 106.

(67) الواقعة 95.

(68) الشُّعراء 44.

(69) الصَّافات 165.

(70) الصَّافات 172.

(71) الصَّافات 173.

(72) الأنصاري، جمال الدين بن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط3، بيروت: دار الفكر، 1972، ص643.

(73) شرح المفصَّل، ج3، ص109، 110.

(74) شرح المفصَّل، ج3، ص110.

(75) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ط20، ص373.

(76) النحو الوافي، ص245.

(77) البقرة 229.

(78) آل عمران 35.

(79) التوبة 118.

(80) الحجر 9.

(81) غافر 39.

(82) أبو حزرة، وهو جرير بن عطية بن حذيفة بن الخَطَفَي بن بدر الكلبي اليربوعي، من تميم، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة كان هجاءً مراً لم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، توفي سنة 110 هـ. (انظر الحيوان للجاحظ، ص446).

(83) الكهف 39.

(84) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص643.

(85) البغدادي، عبدالقادر بن عمر: **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج5، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997، ص397.

(86) شرح المفصَّل، ج3، ص110، 111.

(87) شرح ابن عقيل، ط20، ج1، ص372.

(88) شرح المفصَّل، ج1، ص111.

(89) هود 78.

(90) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص641، 642.

(91) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص641.

(92) النحو الوافي، ص246.

(93) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ص314.

(94) التوبة 20.

(95) التوبة 111.

(96) الصَّافات 165.

(97) الشعراء 41.

(98) المزمل 20.

(99) الكهف 39.

(100) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ط20، ص373.

(101) أبو عبدالله، هشام بن معاوية الضرير: النحوي الكوفي صاحَبَ الكسائي وأخذ عنه كثيراً من النحو، من مؤلفاته كتاب (الحدود) وكتاب (المختصر) وكتاب (القياس) توفي سنة 209هـ (**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ج6، دار صادر، بيروت، 1900، ص85).

(102) النَّحل 92.

(103) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص642.

(104) القصص 30.

(105) الأعراف 113.

(106) الدخان 49.

(107) الأنبياء 64.

(108) البروج 13.

(109) الصَّافات 172.

(110) الأعراف 115.

(111) الواقعة 95.

(112) الشورى 22.

(113) الحجرات 11.

(114) سبأ 6.

(115) الذاريات 11.

(116) الملك 29.

(117) غافر 43.

(118) البقرة 254.

(119) المجادلة 19.

(120) المجادلة 22.

(121) الحشر 20.

(122) المزمل 6.

(123) هود 22.

(124) سبأ 6.

(125) الشعراء 94.

(126) المزمل20.

(127) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص642.

(128) شرح ابن عقيل، ج1، ص372.

(129) شرح المفصَّل، ج3، ص110.

(130) الأعراف 179.

(131) البقرة 254.

(132) الحج 1.2

(133) الشعراء 68.

(134) الزمر 53.

(135) غافر 21.

(136) القصص58.

(137) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص642.

(138) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ط20، ص373.

(139) شرح المفصَّل، ج3، ص110.

(140) النحو الوافي، ص247.

(141) النحو الوافي، ص247.

(142) البروج 13.

(143) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص642.

(144) التوبة 104.

(145) السجدة 25.

(146) يس 12.

(147) ق 43.

(148) الإنسان 23.

(149) السجدة 25.

(150) البروج 13.

(151) انظر في **إعراب القرآن الكريم**، محمد الطيب الإبراهيم، ط4، بيروت: دار النفائس، 2009.

(152) المنصوب على التقريب مصطلح كوفيّ يُراد به: إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسميَّة عمل كان فيرتفع ما كان مبتدأ على أنَّه اسم للتقريب وينصب الخبر على أنَّه خبر له، نحو: هذه الشمس طالعةً، وهذا الأسد مقبلاً، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَالَتَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ﴾ بحسب قراءة الجمهور بنصب (شيخاً) على الخبرية لاسم الإشارة. (انظر المنصوب على التقريب، العدد107، ص501).

(153) البعيمي، إبراهيم بن سليمان: **المنصوب على التقريب**، ط29، المدينة المنورة: الجامعة الإسلاميَّة، العدد 107، 1418/ 1419، ص506.

(154) الميداني، عبدالرحمن بن حسن حَبَنَّكَة: **البلاغة العربيَّة**، ج1، ط1، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشاميَّة، 1996، ص155.

(155) شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون،أبو عبدالله أحمد بن عمر الحازمي،ج18،ص11،دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي .

(156) المفصَّل في صنعة الإعراب، ص172.

(157) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص644.

(158) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص579.

(159) جامع الدروس العربيَّة، ص126.

(160) شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، ج18، ص12.

(161) الشورى 9.

(162) الحشر 20.

(163) النحو الوافي، ج1، ص244.

(164) التوبة 111، غافر 9.

(165) الحج 11.

(166) الحج 12.

(167) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص644، 645.

(168) جامع الدروس العربيَّة، ص126.

(169) جامع الدروس العربيَّة، ص305.

(170) القصص 58.

(171) النحو الوافي، ج1، ص244.

(172) المؤكدات: (إنَّ وأنَّ ولام الابتداء ونونا التوكيد والقسم، وأمَّا الشرطية وأحرف التنبيه وأحرف الزيادة وضمير الفصل وتقديم الفاعل في المعنى والسين وسوف الداخلتان على فعل دال على أو وعيد) (انظر علوم البلاغة، ص52). انظر: المراغي، أحمد مصطفى: **علوم البلاغة، البيان، المعاني، البديع**، المكتبة الشاملة الإلكترونية، مؤسسة المكتبة الشاملة، ص52.

(173) البلاغة العربيَّة، ج1، ص190.

(174) الصعيدي، عبدالمتعال: **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، ج1، ط17، مكتبة الآداب، 2005، ص107.

(175) المقيدات هي: المفاعيل والتوابع وضمير الفصل والشرط (انظر البلاغة العربية ص453).

(176) البلاغة العربيَّة، ج1، ص453.

(177) الأعراف 115.

(178) التوبة 67.

(179) هود 22.

(180) الكهف 39.

(181) الأنبياء 64.

(182) الحج 6.

(183) النور 25.

(184) الشعراء 40.

(185) المزمل 6.

(186) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص645.

(187) القَصْر في الاصطلاح تخصيص شيء (صفة أو موصوف) بشيء (صفة أو موصوف) بطريق مخصوص "ما وإلَّا" وما شابه ذلك مثل: إنما والعطف والتقديم وتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس والباء الداخلة على المقصور عليه على الأرجح (انظر الإيضاح في علوم البلاغة، ج3، ص5).

(188) النحو الوافي، ج1، ص244.

(189) مغني اللبيب، ص645.

(190) القزويني، محمد بن عبدالرحمن بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ج3، ط3، بيروت: دار الجيل، ص47.

(191) التوبة 104.

(192) مناهج جامعة المدينة العالميَّة: **البلاغة 2، المعاني**، جامعة المدينة العالمية، ص240.

(193) البلاغة العربيَّة، ص542

(194) البقرة 11 – 13.

(195) البلاغة العربيَّة، ص542، 543.

(196) القصص 58.

(197) البلاغة العربيَّة، ص544.

(198) الشورى 9.

(199) البقرة5، آل عمران 4.

(200) آل عمران 62.

(201) الكوثر 3.

(202) النجم 43، انظر: البلاغة العربيَّة، ص544.

(203) أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ص205.

(204) آل عمران 180.

(205) ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبدالغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، ص486.

(206) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص579

(207) ابن السرج، أبو بكر محمد بن السري: **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج2، بيروت: ص257.

(208) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبدالإله النبهان، ج1، ط1، دمشق: دار الفكر، 1995، ص53، 54.

(209) محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي وهو اسم له لا نسبة إلى فاس ابن طاهر السوسي الرُّوداني الغربي المالكي نزيل الحرمين، ولد في (1037هـ) في (بتارودنت) قرية بسوس الأقصى، وقرأ بالمغرب على كبار المشايخ، ثم رحل إلى مصر، وأخذ عمَّن بها، ثم إلى الحرمين، ثمَّ إلى دمشق، وكان يبحث في العربية والتصريف بحثاً تاماً مستوفياً، توفي سنة (1094هـ). (انظر في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج4، ص204). انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص417.

(210) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص645.

(211) الإلغاء هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت ممَّا تعرب، وأنَّها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنَّما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً (انظر في الأصول في النحو، ج2، ص257).

(212) الأصول في النحو، ص257.

(213) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص579.

(214) الأصول في النحو، ص257.

(215) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص579.

(216) المفصَّل بين صنعة الإعراب، ص172.

(217) ضيف، شوقي: **المدارس النحويَّة**، دار المعارف، ص185.

(218) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص645.

(219) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص579.

(220) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص579، 580.

(221) الشعراء 40.

(222) القصص 58.

(223) سبأ 6.

(224) الصَّافات 77.

(225) الزخرف 76.

(226) الأعراف 92.

(227) النجم 52.

(228) المائدة 117.

(229) الأعراف 113.

(230) الصَّافات 165.

(231) الكوثر 3.

(232) المائدة 109، 116.

(233) المزمل 20.

(234) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص645، 646.

The Pronoun of Separation According to Grammarians: An Applied Study of the Holy Qur'an

Mohammad A. Hazaimeh

The pronoun of separation plays an important role in illustrating the meaning of nominal clauses. It emphasizes the subject in certain contexts, separates between the verb and the adjective in other contexts, and classifies the connected relationship in yet other types of contexts. This research deals with this pronoun and also examines the five basic issues of speech, according to grammarians. These issues are definition and name, form, conditions, usefulness, and syntax. In the first part, the researcher defines the pronoun of separation through its different names. The second part shows the different forms of this pronoun. The third part deals with the main conditions of the pronoun itself and what may come before and after it. As for the fourth part, the researcher explains the role of this pronoun and the advantages of it in both syntax and grammar. The last part examines the different ways in which grammarians view syntax. The application part has a very important role in the paper, for it includes evidences from the Holy Qur'an and employs them throughout the research when necessary in order to support the researcher's claims and opinions.